عودة مصر؛ تصويب الخطأ

آخر قمّة عربية شاركت فيها مصر كانت «قمة القاهرة» التي عقدت في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦. وبذلك يكون قد مرّ ما يقارب الثلاث عشرة سنة على غياب مصر عن العمل الجماعي العربي؛ اذ اتخذت الدول العربية في «قمة بغداد»، قراراً بتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، اثر توقيعها معاهدة السلام مع اسرائيل. وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ان «تعليق عضوية مصر في الجامعة كان خطأ سياسياً أدى إلى اضعاف العمل العربي المشترك؛ وان مواجهة اسرائيل تستلزم وجود مصر، باعتبارها أكبر دولة عربية في قلب الصف العربي» (**المصور**، القاهرة، العدد ٣٣٧١، ١٩/٥/١٩٨٩، ص ٩)؛ واضاف القليبي: «ليس بهذه الطريقة نحارب اسرائيل... بل بالعكس، بالمحافظة على هذا البلد العربي الكبير في المجموعة العربية ومساعدته على الابتعاد من الشروط التي فرضت عليه، والتي تعارضت، أحياناً، مع ارادته» (**الحياة**، ١٢/٥/١٩٨٩). ونقل عن الكاتب المصري محمد حسنين هيكل قوله: «اكتشف العرب أنهم بدون مصر يفقدون القوة السياسية؛ واكتشفت القاهرة، بدورها، انها لا تستطيع أن تعيش بدون العالم العربي؛ والمصالحة التي تعكس حقيقة سياسية مصالحة غير عاطفية» (راي ويلكنسون وكارول بيرغر، **القبس**، الكويت، ٢٥/٥/١٩٨٩، ص ٨؛ نقلاً عن **نيوزويك**، بدون ذكر تاريخ النشر). وكان الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، أول من أعاد الاتصال بمصر، بعد خروجه من حصار طرابلس في نهاية العام ١٩٨٣. وقد تقرر في «قمة عمان»، العام ١٩٨٧، أن يترك «لكل دولة عربية أن تقرر ما تراه بشأن علاقتها مع مصر؛ وبعدها، بدأت عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية» (**المصور**، العدد ٣٣٧٢، ٢٦/٥/١٩٨٩، ص ٣).

وعشية عقد القمة، كانت، سوريا وليبيا ولبنان فقط، الدول التي لم تعد علاقاتها مع مصر، والهامّ بينها هو الموقف السوري. ويبدو أن دمشق استوعبت، أخيراً، المتغيرات التي تجري في المنطقة والعالم. ففي ١٣/٥/١٩٨٩، أعلن الناطق باسم القصر الرئاسي في سوريا، جبران كورية، «أن بلاده لا تعارض مشاركة مصر في القمة الطارئة؛ وان سوريا، التي تعرف أن مصالحها ومصالح مصر المستقبلية واحدة، لا تغمض العين عن الجوانب الايجابية في سياسة الرئيس حسني مبارك؛ وهي ترى في حضور الرئيس مبارك القمة الطارئة تطوراً طبيعياً ايجابياً» (**الحياة**، ١٥/٥/١٩٨٩).

وبانتهاء التحفظ السوري، لم يبق إلّا الصيغة التي سيتمّ بها اخراج شكلية عودة مصر إلى الجامعة العربية. ومن بين الأفكار التي طرحت في هذا الصدد «ان تبدأ القمة باجتماع غير رسمي... لا تحضره مصر، للاتفاق على دعوة مصر للحضور، ثمّ توجه، بعده، الدعوة اليها للمشاركة... لكن مصر رأت في هذا الاقتراح مساساً بكرامتها... واشترطت للحضور أن تتلقى دعوة كاملة للمشاركة قبل بدء اجتماعات القمة... [و] الاقتراح الذي رأت فيه مصر مساساً بكرامتها قد اعترض عليه، بشدة، الرئيس العراقي... [و] ملك الأردن والرئيس اليمني... [و] شارك في رفض هذا الاقتراح... الملك فهد بن عبدالعزيز وحكام وأفراد دول مجلس التعاون الخليجي، الذين أصرّوا، أيضاً، على دعوة مصر، مسبقاً، لحضور القمة» (**الأهرام**، ١٣/٥/١٩٨٩).

وعلى ذلك، دعيت مصر كبقية الدول الأعضاء، وتوجّه وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية العرب، الذي بدأ أعماله بتاريخ ٢١/٥/١٩٨٩. «ومع ذلك، كانت هناك مشكلة اجرائية تتعلق بقرارين صدرا عن قمة المقاطعة في بغداد: القرار ١٠٨ والقرار ١٠٩ اللذان يدعوان إلى مقاطعة مصر؛ ماذا يفعل وزراء الخارجية العرب بصدد هذين القرارين؟... بدأ وزير خارجية المغرب أعمال الجلسة معلناً... مشاركة مصر العربية في هذا الاجتماع التمهيدي لمؤتمر القمة العربي الاستثنائي بعد غياب طويل... [و] أعلن... ترحيبه باسم كل وزراء الخارجية العرب بالدكتور عصمت عبد المجيد والوفد المرافق له.

«تحدث، بعد ذلك، الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية، ليؤكد أن العمل العربي المشترك لا يمكن أن يكتمل إلّا بعودة مصر إلى الجامعة العربية... ثمّ تكلم الدكتور عصمت عبدالمجيد... مؤكداً ان مصر لم تتخلّ، أبداً، عن مسؤولياتها القومية» (مكرم محمد أحمد، **المصور**،